

## الأشباء والنظائر

في الإعتاق وتوابعه و في الوقف والمدقة .

العاشر : في الإعتاق وتوابعه : الحيلة للشريكين في تدبير العبد وكتابته لهما : أن يوكلا من يغفل ذلك بكلمة واحدة .

الحيلة في عتق العبد في المرض بلا سعاية أن يبيعه من نفسه و يقبض البدل منه فإن لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبضه منه بحضور الشهود و اختلفوا في صحة إقرار المولى له بالقيص .

اعتقه ولم يشهد حتى مرض فإن أقر اعتبر من الثالث فالحيلة : أن يقر بالعبد لرجل ثم الرجل يعتقه .

إذا أراد أن يطأ جارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت يهبها لابنه الصغير ثم يتزوجها . فإذا ولدت فالأولاد أحرار و لا تكون أم ولد .

الحادي عشر : في الوقف والمدقة : أراد الوقف في مرض موته وخاف عدم إجازة الورثة يقر أنها وقف رجل و إن لم يسمه وأنه متوليها وهي في يده .

أراد وقف داره وقفًا صحيحاً اتفاقاً : يجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها إلى المتولي ثم يتنازعان فيحكم القاضي باللزم أو يقول : إن قاضياً حكم بمحنته فيلزم أو يقول : إن أبطله قاضٍ كان صدقة